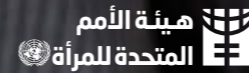
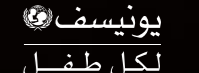


تحليل قضايا النوع الاجتماعي

تقييم مواطن الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان في 2020
بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة



وحدة التنسيق
بين المنظمات
في لبنان



أقل من احتمال حصول الرجال عليها (23 في المائة). ومع أن نسبة النساء بدون إقامة ظلّت على حالها، إلا أنها ارتفعت بنسبة 4 نقاط مئوية بالنسبة للرجال منذ عام 2019.

الوصول إلى الرعاية الصحية اللازمة: في عام 2020، تراجعت نسبة الوصول إلى الرعاية الاستشفائية اللازمة بواقع 16 نقطة مئوية للأسر التي تعيّلها نساء و13 نقطة مئوية للأسر التي يعيّلها رجال مقارنة بعام 2019، حين لم يكن لدى ثلث الأسر التي تعيّلها نساء (27 في المائة) إمكانية الوصول إلى الرعاية مقابل 17 في المائة من الأسر التي يعيّلها رجال.

زواج الأطفال: كانت نسبة 26 في المائة من الإناث في الفئة العمرية 19-15 سنة من المتزوجات أو اللواتي سبق لهن أن كن مخطوبات أو انفصلن عن أزواجهن أو تطلقن أو ترمّلن، بينما اقتصرت نسبة الفتيان الذين تزوجوا على 3 في المائة.

الشباب: عموماً، لم تلتحق نسبة 89 في المائة من الشباب و57 في المائة من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و24 عاماً، بالتعليم أو العمل أو التدريب.

مع ذلك، ظلت النساء والأسر التي تعيّلها في معاناة على مستوي انعدام الأمن الغذائي وكانت أكثر اعتماداً على المساعدات الإنسانية:

- عانت الأسر التي تعيّلها نساء (55 في المائة) انعداماً أعلى بعض الشيء في الأمن الغذائي من الأسر التي يعيّلها رجال (48 في المائة)، وكانت أيضاً أكثر اعتماداً على استراتيجيات التكيف التي يتم اللجوء إليها في «مستويات الأزمات أو الطوارئ» بنسبة بلغت 68 في المائة مقارنة بنسبة 13 في المائة للأسر التي يعيّلها رجال¹.

- وكما كان الحال في السنوات الفائتة، بقيت مشاركة المرأة في القوة العاملة المدفوعة الأجر متدنية جداً، بحيث وصلت إلى 12 في المائة مقابل 65 في المائة للرجال.

- بالنسبة إلى الدخل، كانت الأسر التي تعيّلها نساء شديدة الاعتماد على المساعدات الإنسانية وخطوط الائتمان غير الرسمية، وليس على العمل أو أفراد الأسرة العاملين، وذلك لا يزال في ارتفاع.

- أشار نصف الأسر التي تعيّلها نساء تقريباً (45 في المائة) مقارنة بما نسبته 34 في المائة من تلك التي يعيّلها رجال، إلى البطاقات الإلكترونية من برنامج الأغذية العالمي أو بطاقات الصراف الآلي من الوكالات الإنسانية على أنها المصدر الرئيسي لدخل الأسرة. وتمثّل هذه النسب تراجعاً طفيفاً بالنسبة إلى الأسر التي تعيّلها نساء وارتفاعاً بالنسبة إلى تلك التي يعيّلها رجال من 48 في المائة و27 في المائة على التوالي عام 2019.

توضح النتائج الواردة في هذا الفصل أوجه عدم المساواة بين الجنسين ضمن فئة اللاجئين السوريين، رجالاً ونساءً، مع ما تنطوي عليه من تضيق لإمكانية الوصول وتقييد الحقوق والفرص المتاحة للنساء والفتيات، لا سيما في ما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية، والتعليم، وانعدام الأمن الغذائي، والمساعدات الإنسانية، والقضايا القانونية، وأوجه الحماية الأوسع نطاقاً، بما فيها العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وعلى الرغم من أن فجوة الضعف بين الأسر التي تعيّلها نساء وتلك التي يعيّلها رجال بدت وكأنها انحسرت عام 2020، مقارنة بعام 2019، إلا أن الأدلة لا تشير إلى أن ذلك يعود إلى تحسّن في وضع الأسر التي تعيّلها نساء، بل إلى تدهور في الوضع الاجتماعي والاقتصادي لجميع الأسر. شملت المؤشرات المحدّدة ما يلي:

نسبة الأسر التي تعيش تحت ما يُعرف بالحد الأدنى من الإنفاق لضمان البقاء: في عام 2020، وصلت هذه النسبة إلى 85 في المائة من الأسر السورية التي تعيّلها نساء و90 في المائة من الأسر التي يعيّلها رجال، مما يشكل ارتفاعاً بالمقارنة مع عام 2019 حيث بلغت النسبة (63 في المائة) من الأسر التي تعيّلها نساء و (53 في المائة) من الأسر التي يعيّلها رجال.

البطالة: بقيت معدلات البطالة لدى النساء (45 في المائة) أعلى عموماً من الرجال (38 في المائة)، علماً أنها ارتفعت لكل من الرجال والنساء بنسبة 8 في المائة منذ عام 2019.

دخل الفرد في الأسرة: في عام 2020، سُدّت فعلياً الفجوة القائمة على النوع الاجتماعي بين الأسر التي تعيّلها النساء والأسر التي تعيّلها الرجال من حيث نصيب الفرد من الدخل، إذ وصل متوسط دخل الأسر إلى 97,955 ليرة لبنانية أسبوعياً، بعدما قاربت فجوة الدخل القائمة على النوع الاجتماعي 0.44 عام 2019. عام 2019، بلغ متوسط دخل الفرد 112,095 ليرة لبنانية أسبوعياً في الأسر المعيشية التي يعيّلها رجال، قبل أن يتراجع بنسبة 13 في المائة عام 2020 إلى 97,786 ليرة لبنانية. أما بالنسبة إلى الأسر التي تعيّلها نساء، فقد ارتفع متوسط دخل الفرد فيها أسبوعياً بنسبة 54 في المائة من 62,202 ليرة لبنانية عام 2019 إلى 96,334 ليرة لبنانية عام 2020. لكنّ هذا الارتفاع في دخل الأسر التي تعيّلها نساء لا يعني تحسّناً في الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأسر، إذ لا يزال دخل الفرد أقل في الأسر التي تعيّلها نساء والتي لا يعمل جميع أفرادها مقارنة بالأسر التي يعيّلها رجال.

عدم وجود إقامة قانونية: بلغ احتمال حصول النساء من مختلف الفئات العمرية على إقامة قانونية (18 في المائة) وهو

¹ تشير هذه النسب المئوية إلى الأسر التي تعاني من انعدام شديد أو متوسط للأمن الغذائي.

الضغط: الأسرة لديها ديون | استدانن لشراء الطعام | أنفقت مدخراتها | باعت الأغراض المنزلية.

الأزمة: تراجع الإنفاق الصحي | تراجع الإنفاق على التعليم | إخراج الأطفال من المدرسة | بيع الأصول المنتجة | تزويج الأطفال دون سن الثامنة عشرة.

الطوارئ: مشاركة أطفال المدارس في كسب الدخل | الانخراط في وظائف عالية المخاطر | بيع المنزل أو قطعة أرض التسول.

تحليل قضايا النوع الاجتماعي: لمحة عامة

ولهذا السبب، تتفاوت النتائج بين ما هو مصنف بالكامل بحسب النوع الاجتماعي وما هو مصنف بحسب النوع الاجتماعي في ما يعني معيل أو معيلة الأسرة. وقد تمت الإشارة، حيثما أمكن في هذا الفصل، إلى النتائج المصنفة على المستوى الفردي.

استند هذا الفصل إلى النتائج المصنفة بحسب النوع الاجتماعي لكل مؤشر مدرج في تقييم مواطن الضعف لدى اللاجئين السوريين². وقد طرحت بعض الأسئلة في المسح إما على مستوى الأسرة (أي على رب أو ربة الأسرة الذي/التي أجاب/ت بالنيابة عن الأسرة كلها) أو على المستوى الفردي (أي على مستوى كل فرد من أفراد الأسرة المعيشية).

ملاحظة حول الأسر التي تعيلها نساء

الأسرة التي تعيلها امرأة هي الأسرة حيث تكون المرأة البالغة هي صاحبة القرار الوحيدة أو الرئيسية، في حين أن الأسرة التي يعيلها رجل يقودها رجل بالغ. وفي تقييم مواطن الضعف لدى اللاجئين السوريين، يكون تحديد رب الأسرة ذاتياً، إذ عادة ما يطلب القائمون على المسح من أول شخص يصادفونه عند زيارة الأسرة تسمية الشخص الرئيسي المعني باتخاذ القرارات فيها. وفي حال غياب رب الأسرة، تُجمع المعلومات عنه ويجري القائمون مقابلة مع بالغ آخر من أفراد الأسرة يستطيع إجراء المقابلة. ولهذا السبب، أحياناً ما يختلف النوع الاجتماعي لرب الأسرة المعيشية عن النوع الاجتماعي للشخص المجيب عن الأسئلة. وفي تقييم مواطن الضعف لدى اللاجئين السوريين لعام 2020، كانت نسبة 67 في المائة من المجيبين ذكوراً و33 في المائة منهم إناثاً، الأمر الذي يشير إلى تحييز البيانات إلى الذكور في النتائج الإجمالية التي توصل إليها التقييم.

وتجدر الإشارة إلى أن المرأة لا تُعتبر معيلة لأسرتها في مجتمعات سورية عديدة في مختلف أنحاء لبنان سوى في حال لم يكن ثمة رجل بالغ يعيش بصورة دائمة مع الأسرة. والسبب في ذلك يعود في أغلب الأحيان إلى الافتراض الذكوري بأن رب الأسرة يجب أن يكون دائماً رجلاً بالغاً، وإن كانت مساهمة المرأة الاقتصادية في إعالة الأسرة تضاهي مساهمة الرجل أو تفوقها.

الديموغرافيا

من الأسر التي تعيلها نساء أطفال دون الخامسة من العمر. ويترتب على هذا الاختلاف في عدد الأطفال الصغار ارتفاع نسبة الإعالة في الأسر التي يعيلها رجال (1) ارتفاعاً طفيفاً، في المقارنة مع الأسر التي تعيلها نساء (0.92). وكان عدد المعالين أعلى إجمالاً في الأسر التي يعيلها رجال. فلم تضم 48 في المائة من الأسر التي تعيلها نساء أي معالين أو كان في عدادها معال واحد فحسب، وهو ما يوازي ضعف النسبة المسجلة تقريباً في الأسر المعيشية التي يعيلها رجال والبالغة 28 في المائة.

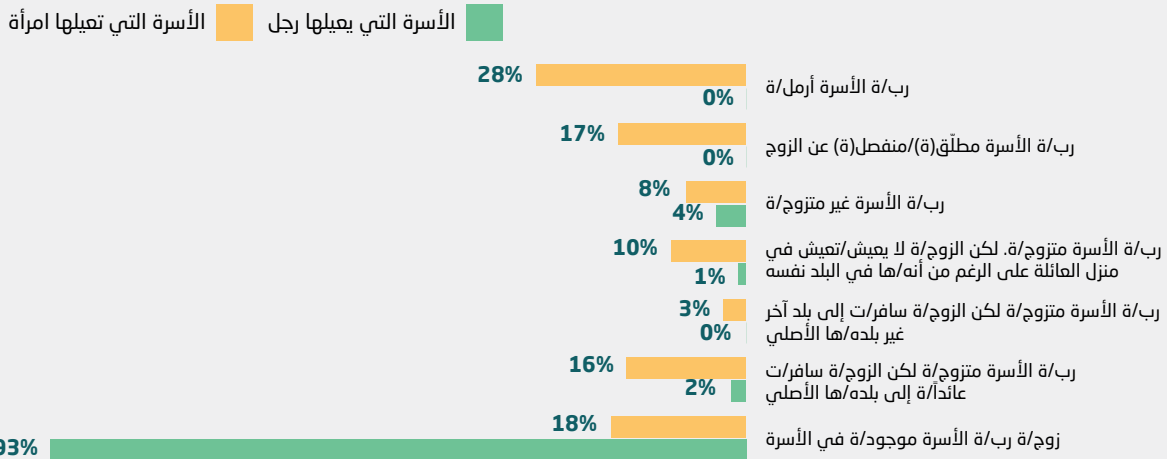
من المحتمل أن ترتبط هذه الاختلافات الديموغرافية إلى تدني نسبة النساء اللواتي ينجبن في الأسر التي تعيلها إناث، بدليل أن في الأسر التي يعيلها رجال (33 في المائة) امرأة واحدة على الأقل حامل أو مرضعة، وهي نسبة تفوق بكثير تلك المسجلة في الأسر التي تعيلها نساء (13 في المائة). وعلاوةً على ذلك، كانت 28 في المائة من النساء اللواتي يتولين إعالة عائلاتهن أرامل، و17 في المائة منهن مطلقات/منفصلات عن أزواجهن، بينما لم تكن هذه حال الرجال الذين يعيلون أسرهم. وتتفق هذه النتائج مع ما تم التوصل إليه عام 2019، ما يشير إلى عدم حدوث أي تغيير يذكر.

تماشياً مع الاتجاهات في السنوات القليلة الماضية، كان هناك نسبة موازية لعدد الرجال والنساء بين السوريين، في حين تم تحديد 19 في المائة من الأسر كأسر تعيلها النساء. وكما في عام 2019، كانت هناك فجوة قائمة على النوع الاجتماعي بين أولئك الذين تراوحت أعمارهم بين 20 و30 عاماً. في هذه الفئة العمرية، كانت هناك نسبة أكبر قليلاً من النساء مقارنة بالرجال. بخلاف ذلك، تم توزيع السكان بالتساوي نسبياً بين النساء والرجال ضمن الفئات العمرية من البالغين الذين تبلغ أعمارهم 30 عاماً أو أكثر، وكذلك ضمن الأطفال والشباب/الشابات.

وكانت الأسر التي تعيلها نساء أصغر حجماً في المتوسط من تلك التي يعيلها رجال والتي غالباً ما كانت تضم أطفالاً صغاراً. وكما في عام 2019، بلغ متوسط حجم الأسر التي يعيلها رجال 5.3، مقابل 4.1 للأسر التي تعيلها نساء. وتألفت 60 في المائة من الأسر التي تعيلها نساء و37 في المائة من الأسر التي يعيلها رجال من أربعة أفراد أو أقل. ومن الأسباب المحتملة وراء هذا التباين أن ضعف عدد الأسر التي يعيلها رجال يضم أطفالاً صغاراً مقارنة بالأسر التي تعيلها نساء. ففي 65 في المائة من الأسر التي يعيلها رجال و37 في المائة

² أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحليل قضايا النوع الاجتماعي بالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي.

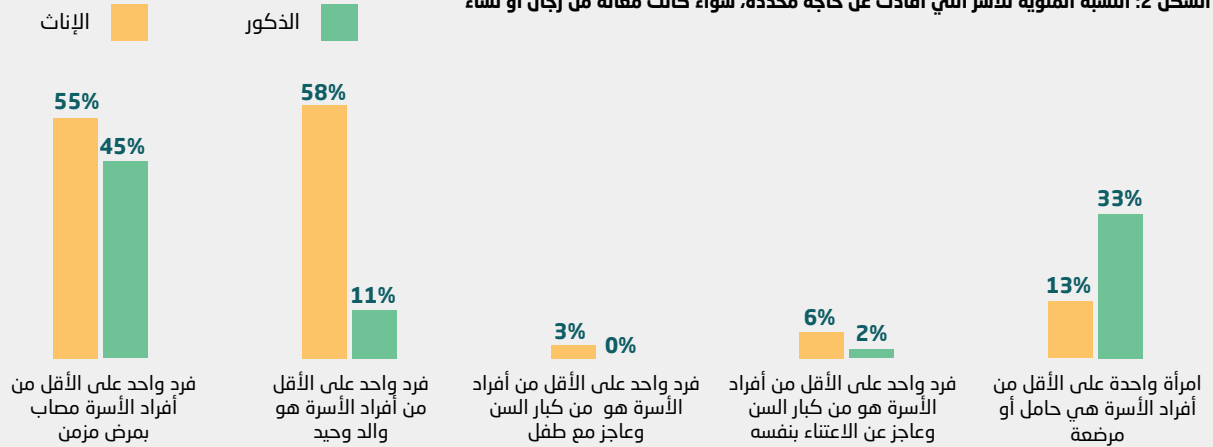
الشكل 1: الوضع العائلي لرب الأسرة



تعيها نساء منه في الأسر المعيشية التي يعيها رجال. ففي 41 في المائة من الأسر التي تعيها نساء، كان هناك والد/ة وحيدة/ة على الأقل من بين أفراد الأسرة، بينما اقتضت هذه النسبة على 8 في المائة في الأسر التي يعيها رجال. وكان احتمال أن تضم الأسر التي تعيها نساء فرداً واحداً على الأقل من ذوي الاحتياجات الخاصة أعلى بعض الشيء (37 في المائة) منه في الأسر التي يعيها رجال (32 في المائة). ومع ذلك، لا يبدو أن ثمة اختلافاً جوهرياً قائماً على النوع الاجتماعي من حيث توزيع أنواع الحاجات الخاصة.

في المقابل، كان في عداد الأسر التي تعيها نساء عددٌ أكبر من كبار السن وفي كثير من الأحيان يكون كبار السن هم أرباب الأسرة. فقد كان كبار السن من ضمن نحو 17 في المائة من الأسر التي تعيها نساء و9 في المائة من تلك التي يعيها رجال. ومن الجدير بالذكر أن 37 في المائة من المجيبين في الأسر التي تعيها نساء كانوا من كبار السن وعاجزين عن الاعتناء بأنفسهم، وكان 16 في المائة من المجيبين من كبار السن الذين يعيشون مع أطفال، مقارنة بما نسبته 22 في المائة و4 في المائة على التوالي في الأسر التي يعيها رجال. وكان عدد الوالدين الوحيدين أعلى بخمسة أضعاف في الأسر التي

الشكل 2: النسبة المئوية للأسر التي أفادت عن حاجة محددة، سواء كانت مفعلة من رجال أو نساء



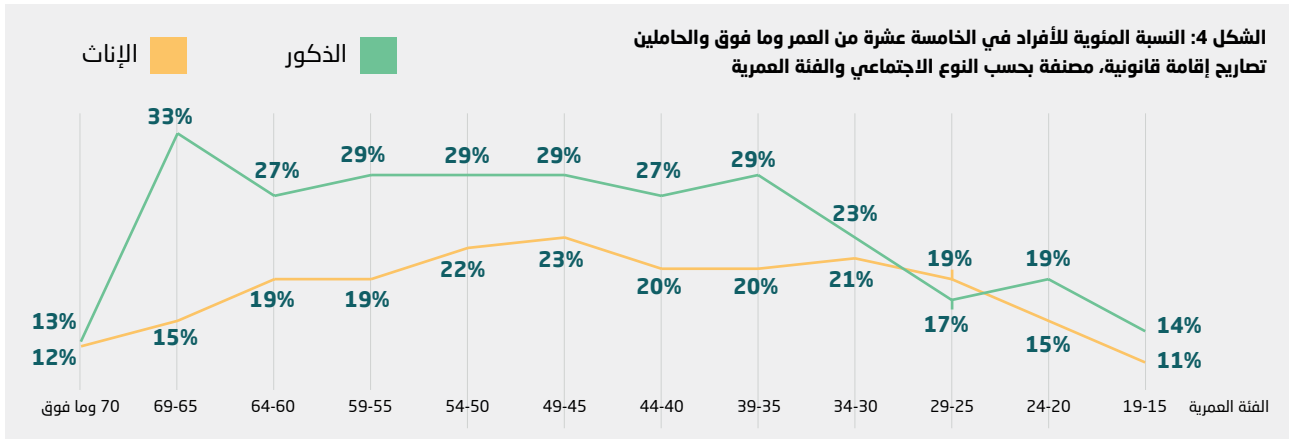
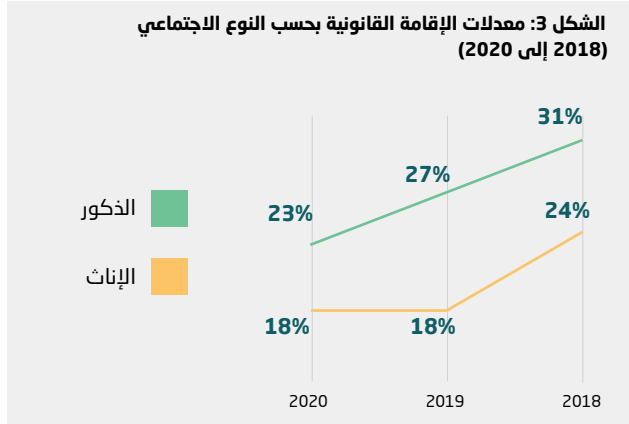
والبقاع، نصف السوريات العاملات تقريباً (46 في المائة). ففي عكار مثلاً، وصلت نسبة النساء العاملات في قطاع الزراعة إلى 75 في المائة، مقارنة بما نسبته 74 في المائة في بعلبك و61 في المائة في البقاع. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن السكن في ملاجئ غير دائمة كان أكثر شيوعاً بين الأسر التي تعيها نساء (28 في المائة) من تلك التي يعيها رجال (20 في المائة) في بعلبك والبقاع، ذلك أن العمال الزراعيين في هاتين المنطقتين يعيشون عادة في مخيمات للاجئين غير رسمية.

كان هناك عدد أكبر من النساء بين عامة السكان وفي الأسر التي تعيها نساء في محافظتي بعلبك والبقاع اللتين سجلنا النسبة الأدنى بين الرجال والنساء (0.92 و0.93 على التوالي). وكانت الأسر التي تعيها نساء أكثر انتشاراً في بعلبك (26 في المائة)، ثم في البقاع (25 في المائة) وجنوب لبنان (25 في المائة) فعكار (22 في المائة). وسجلت محافظتنا بعلبك والبقاع أيضاً نسبة مرتفعة من النساء الأرمال اللواتي يُعلن عائلاتهن، وصلت إلى 34 في المائة و33 في المائة على التوالي. واستقطب قطاع الزراعة، ولا سيما في عكار وبعلبك

الحماية

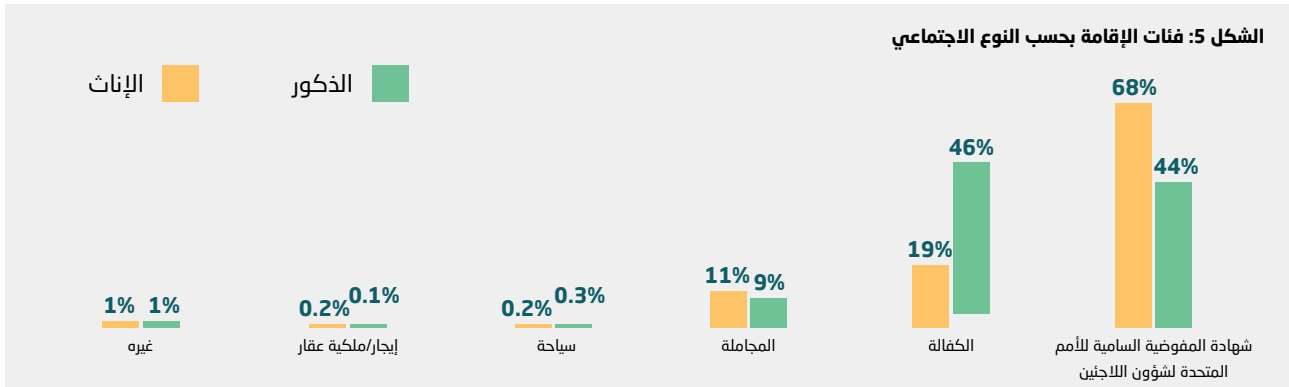
واصلت معدلات الإقامة القانونية تراجعها على مر الأعوام بين الرجال والنساء على حد سواء. والحصول على الإقامة القانونية أقل احتمالاً للنساء (18 في المائة) مقارنة بالرجال (23 في المائة)، على اختلاف الفئات العمرية.

فقد افتقر الرجال (86 في المائة) والنساء (89 في المائة) في الفئة العمرية 15-19 سنة إلى الإقامة القانونية، وكانت هذه أيضاً حال من هم فوق السبعين من العمر (بنسبة 87 في المائة للرجال و88 في المائة للنساء). وبقيت نسبة النساء بدون إقامة قانونية على حالها مقارنة بعام 2019، إلا أنها ارتفعت بواقع 5 نقاط مئوية بالنسبة إلى الرجال. وكان احتمال أن يكون لجميع أفراد الأسر التي تعيّلها نساء، إقامة قانونية متدنياً بعض الشيء. فالأولوية في أسر اللاجئين السوريين هي لاستحصال الذكور على الإقامة القانونية، ربما لأنهم أكثر ميلاً إلى العمل من النساء وأكثر عرضة للاعتقال أو الاحتجاز إن لم تكن في حيازتهم أوراق ثبوتية قانونية.



الرجال، كانت الأسباب أكثر صلة بتجديد الإقامة السابقة على أساس الكفالة. وعلى عكس الكفالة، كانت الشهادة الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أكثر أشكال الإقامة شيوعاً بالنسبة إلى النساء. فنسبة الحصول على إقامة على شكل شهادة من المفوضية كانت أعلى للنساء (68 في المائة) مقارنة بالرجال (44 في المائة).

وبالنسبة إلى الذكور الذين يحملون إقامة، فقد حصلوا عليها في الأغلب عبر الكفالة (46 في المائة)، وهم أكثر من الإناث (19 في المائة)، وقد يعود ذلك إلى أن نسبة الرجال (65 في المائة) في القوة العاملة³ تفوق نسبة النساء (12 في المائة)، ونظام الكفالة مرتبط بالعمل. أما أكثر الأسباب شيوعاً وراء افتقار الأسر التي تعيّلها نساء إلى إقامة قانونية، فارتبط بعدم القدرة على تأمين كفيل (32 في المائة). وفي ما يخص



³ تشير القوة العاملة إلى عدد الأفراد الذين يعملون أو هم في سن العمل ويبحثون عن عمل مدفوع الأجر. ومن أجل هذا التقييم، يشمل هذا المصطلح كل شخص قال إنه عمل خلال الأيام السبعة الماضية أو قال إنه بحث بنشاط عن عمل في الأيام الثلاثين الماضية (أو حاول أن يؤسس عملاً تجارياً خلال الفترة الزمنية نفسها). ويشمل العمل، بهذا المعنى، العمل لحساب شخص آخر مقابل أجر، والعمل في الزراعة الأسرية أو للحساب الخاص، أو العمل في أي نوع آخر من الأنشطة التجارية، والقيام بأنشطة أخرى مدرة للدخل (مثل العمل العرضي وصنع الأشياء لبيعها)، والمساعدة في أعمال العائلة التجارية بدون أجر. والشخص الذي يعمل في الأسرة لا يحتسب ضمن القوة العاملة.

الأسر التي تعيّلها نساء في الخطوات كلّها⁴ المتصلة بتسجيل الولادات. ومن الأسباب الرئيسية وراء عدم تسجيل النساء الولادات هي الكلفة الباهظة (43 في المائة) وعدم الإلمام بالإجراءات الواجب اتباعها (35 في المائة). والنساء أيضاً أقل ميلاً إلى التوجّه إلى الأمن العام للشروع في هذه الإجراءات: فما نسبته 66 في المائة من النساء و50 في المائة من الرجال لم يتعاملوا قط مع الأمن العام.

وعلى الرغم من أن معدل الإجابة عن أسئلة السلامة والأمن كان منخفضاً عموماً، إلا أنه تبيّن أن الأسر التي يعيّلها رجال كانت أكثر تعرّضاً للاحتجاز والسرقعة وأكثر تورطاً في العنف المجتمعي وكان أفرادها أكثر عرضة لحظر التجول والاحتجاز ومصادرة أوراقهم الثبوتية. على صعيد آخر، كانت نسبة الذين بدّلوا محل سكنهم بسبب انعدام السلامة أعلى قليلاً في الأسر التي تعيّلها نساء (17.5 في المائة) منها في الأسر التي يعيّلها رجال (13.6 في المائة).

يعرّض غياب الإقامة القانونية للنساء والرجال على حد سواء إلى مخاوف تتعلق بالحماية منها خطر الاعتقال أو الاحتجاز أو الابتزاز. والنساء اللواتي لا يقمن في البلاد على نحو قانوني لا يلجأن إلى الشرطة أو آليات العدالة للإبلاغ عن حوادث التحرش أو العنف، وهذا يؤدي إلى الافتقار إلى اللجوء إلى الأطر القانونية والعدالة فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء السوريات، وهو أمر منتشر بشكل كبير. ومن دون تصاريح إقامة صالحة، يتعدّد على اللاجئين واللجئات أيضاً استكمال الإجراءات الإدارية للحصول على وثائق مدنية، مثل تسجيل الزواج أو ولادات الأطفال. فعلى سبيل المثال، من المحتمل أن تكون نسبة النساء بدون وثيقة زواج (10 في المائة) وهي أعلى من نسبة الرجال (5 في المائة). ومعظم الأطفال الذين ولدوا في لبنان لم يسجلوا في دائرة وقوعات الأجانب، وعدد المسجلين بينهم أقل في الأسر التي تعيّلها نساء، إذ سجلت 21 في المائة فقط من الأسر التي تعيّلها نساء الولادات في دائرة وقوعات الأجانب، مقارنة بما نسبته 29 في المائة من الأسر التي يعيّلها رجال. وعادة ما تتخلف

حماية الطفل

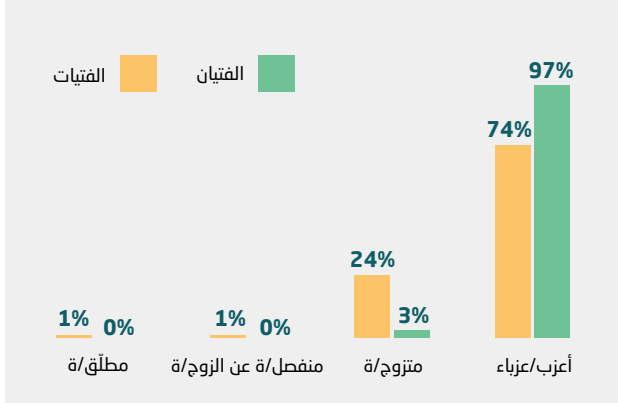
كثّر مخطوبات أو مطلّقات أو منفصلات عن أزواجهن أو أرامل، بينما اقتصرت نسبة الفتيان الذين تزوجوا على 3 في المائة.

انتشر زواج الأطفال تحديداً في محافظة بيروت، حيث وصلت نسبة النساء اللواتي تزوجن ضمن الفئة العمرية 15-19 سنة إلى 37 في المائة. وعلى الرغم من أن زواج الأطفال غالباً ما كان يرتبط بالضعف الاقتصادي، إلا أن الأسر حيث تزوجت الفتيات كانت أقل ضعفاً اقتصادياً بعض الشيء. وتتفق هذه النتيجة المفاجئة مع تلك التي سجلت عام 2019، ولذلك ينبغي التعمّق فيها.

تماشياً مع نتائج التقارير السابقة لتقييم مواطن الضعف لدى اللاجئين السوريين، كان عمل الأطفال قضية رئيسية من قضايا الحماية التي تخصّ الفتيان، بينما كانت مسألة زواج الأطفال أكثر إلحاحاً بالنسبة إلى الفتيات. فقد ارتفعت نسبة الأطفال العاملين من 2.6 في المائة عام 2019 إلى 4.4 في المائة عام 2020. وكانت نسبة عمل الأطفال أعلى بين الفتيان (7 في المائة) منها بين الفتيات (2 في المائة)، وقد أمضى الفتيان في المتوسط وقتاً أكثر في العمل أسبوعياً. ويشمل عمل الأطفال العمل المنزلي وأعمال الرعاية الملقاة على عاتق الفتيات، وهي غالباً ما لا تؤخذ في الحسبان باعتبارها غير مدفوعة الأجر. وقد عمل الفتيان 54 ساعة في الأسبوع، مقابل 34 ساعة للفتيات. وتختلف طبيعة العمل الذي يتم أدائه بحسب النوع الاجتماعي: فالفتيان كانوا أكثر انخراطاً في الأنشطة الاقتصادية، مثل الزراعة، بينما كانت الفتيات أكثر أداءً للأعمال المنزلية التي لا تكون مدفوعة الأجر في أغلب الأحيان. وغالباً ما ارتبط عمل الأطفال بالضعف الاقتصادي، باعتبار أن إرسال الأطفال الصغار إلى العمل يشكّل شكلاً من أشكال استراتيجيات التكيف مع الفقر. وفي واقع الأمر أن 95 في المائة من الأسر التي يعمل الأطفال فيها كانت تعيش تحت سلة الحد الأدنى للإنفاق.

أما الفتيات، فكثّر أكثر عرضة لزواج الأطفال، إذ كانت 26 في المائة من الإناث في الفئة العمرية 15-19 سنة متزوجات أو

الشكل 6: الوضع العائلي للفتيان والفتيات في الفئة العمرية 15-19 سنة



المأوى

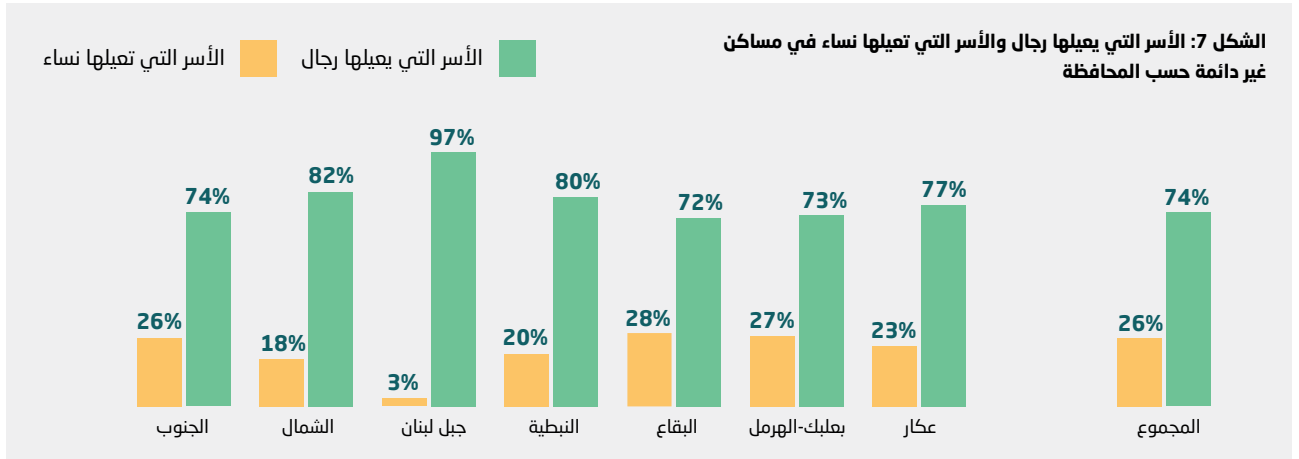
شكّلت 25 في المائة من الأسر في البقاع و26 في المائة منها في بعلبك مقارنة بالمتوسط الوطني البالغة نسبته 18 في المائة. أما نسبة الرجال إلى النساء، فكانت أدنى من المتوسط

يتركز سكن النساء، نسبةً إلى عموم السكان، في مخيمات غير رسمية وغير دائمة في محافظتي البقاع وبعلبك. وكانت الأسر التي تعيّلها نساء أكثر تواجداً في هذه المناطق، إذ

⁴ من الإجراءات الواجب إتقانها، الحصول على إخبار ولادة من طبيب وعلى وثيقة ولادة من المختار وتسجيل الولادة في قلم النفوس ثم لدى دائرة وقوعات الأجانب، وأخيراً ختم وثيقة الولادة من قبل وزارة الخارجية والسفارة السورية.

تعيّلها نساء، حيث تحتمّ الثقافة على المجتمعات المحلية أن «تحمي» النساء. وفي أسوأ الحالات أيضاً، قد يكون المأوى المجاني مؤشراً إلى أوضاع حيث ثمة استغلال أكبر فتُجبر النساء على العمل أو ممارسة الجنس مقابل بدل الإيجار. ولم يُسجّل أي فارق جوهري من حيث التهديد بالإخلاء الذي طال 5 في المائة من معيّل الأسر، رجالاً كانوا أو نساءً.

الوطني. وكما في السنوات السابقة، كانت نسبة الأسر التي تعيّلها نساء والتي تعيش في خيم (27 في المائة) أعلى من نسبة الأسر التي يعيّلها رجال (19 في المائة)، وغالباً ما كانت توفر لها المساكن المجانية أيضاً بنسبة أعلى (15 في المائة) من الأسر التي يعيّلها رجال (8 في المائة). قد يكون هذا الاتجاه نتيجة تعاطف المالكين مع احتياجات الأسر التي



من عدمه لدى البلدية ومن حيث سداد الرسوم البلدية، أو فترات العقود، أو نسبة الأسر التي أبلغت عن أي تغيير في كلفة الإيجار. وبالمثل، لم يُسجّل أي اختلاف جوهري قائم على النوع الاجتماعي في الأسر التي تعيش في مساكن دون المستوى عموماً وبالباغلة نسبتها 18 في المائة.

وكانت كلفة الإيجار العامل الأكثر أهمية في اختيار مكان الإقامة بالنسبة إلى الأسر التي يعيّلها رجال (52 في المائة) مقارنة بتلك التي تعيّلها نساء (45 في المائة)، فيما يعود على الأرجح إلى الاختلافات في أنواع المساكن المتاحة. أما الأسر التي تعيّلها نساء (33 في المائة)، فكان اختيارها لماكن السكن أكثر ارتباطاً بقرية من أفراد الأسرة أو الأقارب، مقارنة بالأسر التي يعيّلها رجال (21 في المائة)، وذلك على الأرجح بسبب الأعراف الاجتماعية والثقافية القائمة على النوع الاجتماعي.

وبالإجمال، تعيش الأسر التي يعيّلها رجال في أماكن سكنية أكثر اكتظاظاً وتدفع بدلات إيجار أعلى في المتوسط من الأسر التي تعيّلها نساء. فقد وصل متوسط بدل الإيجار الذي سدّته الأسر التي يعيّلها رجال إلى 250,000 ليرة لبنانية، بينما كان 200,000 ألف ليرة لبنانية بالنسبة إلى الأسر التي تعيّلها نساء. ومن ضمن 6 في المائة من المستأجرين الذين تغيرت بدلات الإيجار المترتبة عليهم في الأشهر الثلاثة السابقة، ارتفعت بدلات الإيجار في الأسر التي يعيّلها رجال (74 في المائة) أكثر من تلك التي تعيّلها نساء (63 في المائة). وإضافة إلى ذلك، عاشت الأسر التي يعيّلها رجال في مساكن أكثر ازدحاماً بعض الشيء (8.97 متراً للشخص الواحد) من الأسر التي تعيّلها نساء (9.29 متراً للشخص الواحد). ويعود هذا التفاوت على الأرجح إلى أن عدد الأطفال أكبر في المتوسط في الأسر التي يعيّلها رجال منه في الأسر التي تعيّلها نساء.

ولم يُسجّل أي اختلاف جوهري قائم على النوع الاجتماعي من حيث أنواع عقود الإيجار (شفوية كانت أو خطية) وتسجيلها

المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية

خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المقدّمة من المنظمات غير الحكومية. فقد حصلت 11 في المائة منها على المياه التي نُقلت إلى مساكنها بشاحنات صهاريج عائدة إلى الأمم المتحدة أو منظمات غير حكومية، مقارنة بما نسبته 7 في المائة من الأسر التي يعيّلها رجال. بالإضافة إلى ذلك، لم تسجّل أي فوارق جوهريّة من حيث أنواع مصادر المياه المحسّنة المستخدمة. ولم تبرز فوارق أيضاً بين الأسر التي تعيّلها نساء وتلك التي يعيّلها رجال من حيث أنواع مصادر المياه غير المحسّنة المستخدمة، ومصادر مياه الشرب المحسّنة المستخدمة، والمسافة للوصول إلى مصادر مياه الشرب، واستخدام مرافق الصرف الصحي المحسّنة.

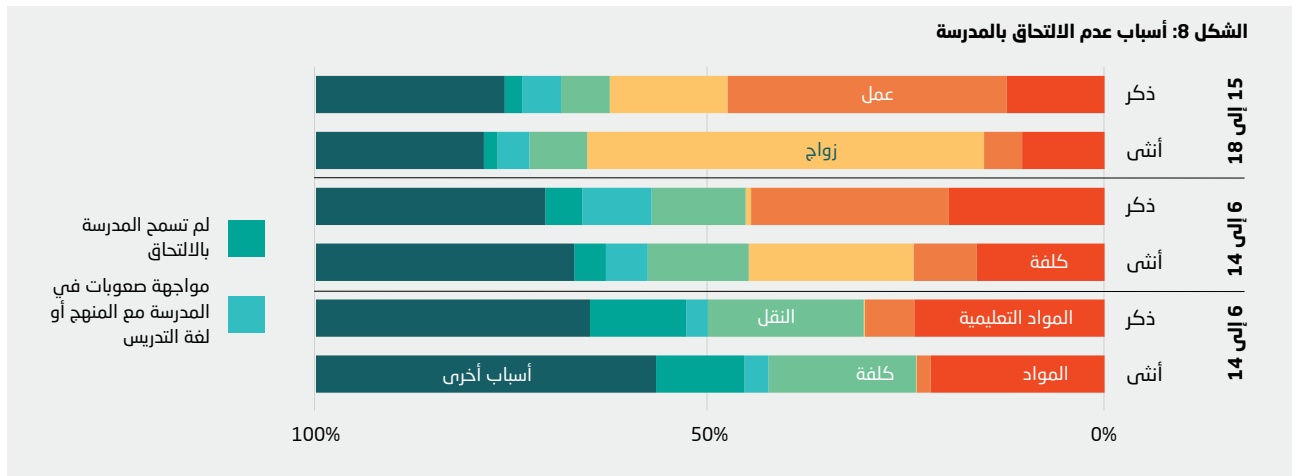
يكمن الاختلاف الأساسي بين الجنسين، من حيث الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، في أن نسبة أقل من الأسر التي تعيّلها نساء (67 في المائة) تمكنت من الوصول إلى مرافق صحية محسّنة من دون مشاركتها مع آخرين مقارنة بالأسر التي يعيّلها رجال (78 في المائة). وقد يرجع السبب في ذلك إلى التباين في أنواع المساكن المتاحة لكل من هذه الأسر، وهو ما يستدعي مزيداً من التعمّق. كذلك، كانت الأسر التي تعيّلها نساء (67 في المائة) أقل حصولاً على مياه الشرب من الأسر التي يعيّلها رجال (74 في المائة)، على الأرجح بسبب تعرّضها لمستويات أعلى من الضعف الاقتصادي. غير أنّها كانت أكثر استفادة من

التعليم

ذكوراً وإناثاً، إلى المدرسة: 30 في المائة من الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و18 عاماً غير ملتحقين بالمدرسة بسبب العمل مقارنة بـ 10 في المائة من الفتيات، ولم تذهب 25 في المائة من الفتيات إلى المدرسة في الفئة العمرية نفسها بسبب الزواج. وارتفعت نسبة عدم الالتحاق بالمدرسة في الفئة العمرية 19-24 سنة إلى 43 في المائة للشبان بسبب العمل وإلى 58 في المائة للشابات بسبب الزواج. وعموماً، لم تلتحق النساء في هذه الفئة العمرية بالتعليم ولم يشاركن في سوق العمل، إذ وصلت نسبة الشابات خارج دائرة التعليم أو العمل أو التدريب إلى 89 في المائة مقارنة بما نسبته 57 في المائة من الشبان في الفئة العمرية 19-24 سنة.

التحق نحو نصف الأطفال السوريين (49 في المائة) في الفئة العمرية 3-17 سنة بالمدرسة في بداية العام الدراسي 2020، بما يتوافق مع النتائج التي تم التوصل إليها عام 2019. ووفقاً لمؤشر التكافؤ بين الجنسين، بقيت نسبة الفتيات مقارنة بالفتيان المسجلين في مرحلة التعليم الابتدائي متساوية تقريباً، لكنّها كانت أعلى قليلاً للفتيات في المرحلة الأولى من التعليم الثانوي (1.14) وأدنى في المرحلة الثانوية العليا. وبما أن عدد الأطفال الصغار أكبر في الأسر التي يعيّلها رجال، كان من الطبيعي أن يزيد الأطفال دون سن الدراسة في هذه الأسر (39 في المائة في الأسر التي يعيّلها رجال مقابل 22 في المائة في الأسر التي تعيّلها نساء). وكما في التقييمات السابقة كلّها، اختلفت أسباب عدم إرسال الأطفال،

الشكل 8: أسباب عدم الالتحاق بالمدرسة



وعندما أصبح التعليم عن بُعد خلال الجائحة، لم يذهب الكثير من الأطفال إلى المدرسة. فبالنسبة إلى ثلث (33 في المائة) الأطفال الذين تابعوا تعليمهم عن بُعد، سواء جزئياً أو كلياً، كان هذا التحول محفوفاً بالتحديات، واختلفت الأسباب بين الأسر التي يعيّلها رجال وتلك التي تعيّلها نساء. فقد برزت 38 في المائة من الأسر التي تعيّلها نساء و25 في المائة من الأسر التي يعيّلها رجال عجز الأطفال عن متابعة التعلم عن بُعد بافتقارها إلى المؤهلات أو الوقت لتعليمهم. أما الأسر التي يعيّلها رجال (59 في المائة)، فذكرت عدم الوصول إلى شبكة الإنترنت أكثر من الأسر التي تعيّلها نساء (48 في المائة).

وجاهدت الأسر التي تعيّلها نساء لإرسال أطفالها إلى المدارس لأسباب مالية، ولا سيما خلال الجائحة واللجوء إلى طرق التعلم عن بُعد، وهو ما أثقل كاهل النساء بالأعمال المنزلية وأعمال الرعاية. فقد أشار معظم هذه الأسر إلى أسباب مالية لتبرير عدم إرسال الأطفال إلى المدرسة، ومنها تكاليف النقل (25 في المائة للأسر التي تعيّلها نساء مقابل 13 في المائة للأسر التي يعيّلها رجال)؛ وتكاليف المواد التعليمية (27 في المائة للأسر التي تعيّلها نساء مقابل 19 في المائة للأسر التي يعيّلها رجال). وأظهرت البيانات أن معظم الأطفال (65 في المائة) ارتادوا المدارس جسدياً فحسب في بداية العام الدراسي 2020.

الصحة

المائة من الأسر التي تعيّلها نساء و17 في المائة من الأسر التي يعيّلها رجال على الرعاية في المستشفى. أما في عام 2020، فتراجعت النسب إلى 16 في المائة و13 في المائة على التوالي.

واختلفت الأسباب إلى حد ما بين الرجال والنساء. فبالنسبة إلى الأسر التي تعيّلها نساء، تراوحت الأسباب وراء عدم الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية بين تكاليف النقل (67 في المائة للأسر التي تعيّلها نساء مقابل 44 في المائة لتلك التي يعيّلها رجال) والأدوية (86 في المائة للأسر

احتاجت النساء (61 في المائة)، بنسبة أعلى بعض الشيء من الرجال (56 في المائة)، إلى الرعاية الصحية الأولية في الأشهر الستة السابقة للتقييم. ومن بين الأسر التي لم تحصل على الرعاية التي تحتاج إليها، كان احتمال عدم حضور الأسر التي تعيّلها نساء (94 في المائة) أقل بكثير من احتمال عدم حضور الأسر التي يعيّلها رجال (83 في المائة) لاستشارات الرعاية الصحية التي طلبوها. وعلى ما يبدو، تساوى عدد الأسر، سواء كان معيّلها رجلاً أو امرأة، التي لم تحصل على الرعاية في المستشفى مقارنة بعام 2019. ففي عام 2019، لم تحصل 27 في

علاقة ثقة مع الطبيب والطبيبة أو الصيدلاني والصيدلانية بالنسبة إلى الأسر التي يعيّلها رجال (54 في المائة لهذه الأسر مقابل 40 في المائة لتلك التي تعيّلها نساء).

وكانت الأسر التي تعيّلها نساء (35 في المائة) أكثر تلقياً لمعلومات بشأن فيروس كوفيد-19، وإن بفارق طفيف عن الأسر التي يعيّلها رجال (30 في المائة). ومع ذلك، لم تُسجّل أي اختلافات ملحوظة في أنواع المعلومات المقدّمة إلى الأسر أو المتعلقة بالجهات التي يمكن اللجوء إليها للحصول على الخدمات في حال الاشتباه بإصابة أحد أفراد الأسرة بفيروس كوفيد-19.

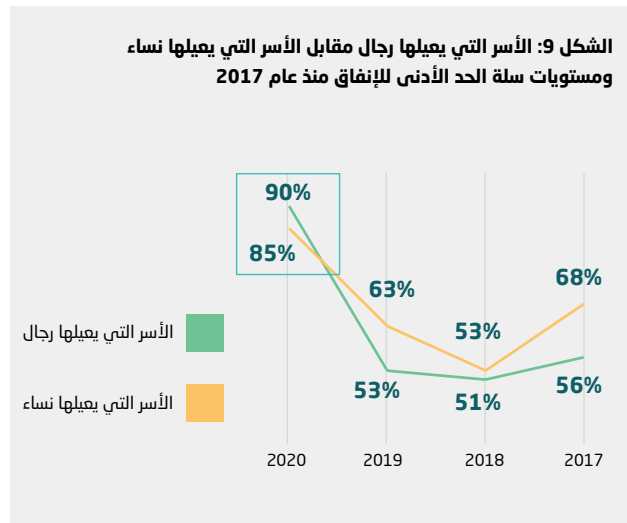
التي تعيّلها نساء مقابل 75 في المائة لتلك التي يعيّلها رجال). أما الأسر التي يعيّلها رجال (86 في المائة)، فأشارت إلى كلفة العلاج في المستشفى أكثر من الأسر التي تعيّلها نساء (72 في المائة). وتطرّقت الأسر التي تعيّلها نساء (10 في المائة) بنسبة أعلى بكثير من تلك التي يعيّلها رجال (1 في المائة) إلى معاملة الموظفين في المستشفى بوصفه سبباً من أسباب عدم الذهاب إلى المستشفى. وتبيّن أيضاً أن تكاليف النقل كانت أكثر تأثيراً في قرارات النساء من الرجال بشأن الحصول على خدمات الرعاية الصحية. وفي أغلب الأحيان، كان الحصول على الرعاية الصحية الأولية أكثر استناداً إلى القرب من مكان السكن بالنسبة إلى الأسر التي تعيّلها نساء (54 في المائة لهذه الأسر مقابل 41 في المائة لتلك التي يعيّلها رجال)؛ وإلى

استهلاك الأغذية والضعف الاقتصادي

وإضافةً إلى ذلك، كانت الأسر التي تعيّلها نساء تعاني أكثر من انعدام الأمن الغذائي وأقل استهلاكاً للأغذية من الأسر التي يعيّلها رجال. فقد أظهرت البيانات أن انعدام الأمن الغذائي كان معتدلاً أو شديداً بالنسبة إلى 55 في المائة من الأسر التي تعيّلها نساء و48 في المائة من الأسر التي يعيّلها رجال. كذلك، كانت درجة الاستهلاك الغذائي أكثر سوءاً في الأسر التي تعيّلها نساء (24 في المائة) منها في الأسر التي يعيّلها رجال (19 في المائة)، إذ أن أفراد الأسر التي تعيّلها نساء كانوا أقل استهلاكاً يومياً للبروتينات (36 في المائة للأسر التي تعيّلها نساء مقابل 43 في المائة للأسر التي يعيّلها رجال) ولفيتامين أ (26 في المائة للأسر التي تعيّلها نساء مقابل 34 في المائة للأسر التي يعيّلها رجال). وفي 7 في المائة من جميع الأسر، جرى تقييد الاستهلاك الغذائي للإناث تحديداً.

بالإجمال، ارتفعت نسبة الأسر التي تعيش تحت سلة الحد الأدنى للإنفاق ارتفاعاً ملموساً من نحو 55 في المائة عام 2019 إلى 89 في المائة عام 2020. وعلى الرغم من أن الأسر التي تعيّلها نساء عانت في السنوات السابقة انعداماً في الأمن الاقتصادي أكثر من الأسر التي يعيّلها رجال، إلا أن هذه الفجوة ضاقت عام 2020، إذ ارتفعت نسبة الأسر التي يعيّلها رجال والتي تعيش تحت سلة الحد الأدنى للإنفاق ارتفاعاً جوهرياً في خضم الأزمة الاقتصادية وجائحة كوفيد-19. ففي عام 2020، عاشت 85 في المائة من الأسر السورية التي تعيّلها نساء و90 في المائة من الأسر التي يعيّلها رجال تحت سلة الحد الأدنى للإنفاق، بزيادة بلغت نسبتها 63 في المائة و53 في المائة على التوالي عنها في عام 2019. ولا يبدو الفرق جوهرياً من حيث أنماط الإنفاق، على الرغم من أن الأسر التي تعيّلها نساء تنفق على الصحة أكثر من تلك التي يعيّلها رجال (بلغ إجمالي إنفاق الأسر التي تعيّلها نساء 15 في المائة مقابل 9 في المائة للأسر التي يعيّلها رجال).

الشكل 9: الأسر التي يعيّلها رجال مقابل الأسر التي يعيّلها نساء ومستويات سلة الحد الأدنى للإنفاق منذ عام 2017



وارتفع الضعف الاقتصادي وزاد اللجوء إلى استراتيجيات التكيف بين جميع الأسر. لكن نسبة اللجوء إلى استراتيجيات التكيف الخاصة "بمستوى حالات الأزمات أو الطوارئ" كانت أعلى بكثير في الأسر التي تعيّلها نساء (68 في المائة) مما كانت في الأسر التي يعيّلها رجال (13 في المائة). وكانت الأسر التي تعيّلها نساء (50 في المائة) أكثر اقتراضاً للطعام أو اعتماداً على مساعدة الأصدقاء أو الأقارب في الأيام السبعة الأخيرة من الأسر التي يعيّلها رجال (41 في المائة). وكانت أيضاً أكثر خفصاً لإنفاقها الصحي من الأسر التي يعيّلها رجال من ضمن استراتيجيتها للتكيف مع الوضع.

سبل العيش والدخل

والتي يعمل أفرادها، فقد ارتفع متوسط دخل الفرد الأسبوعي فيها بنسبة 54 في المائة من 62,202 ليرة لبنانية عام 2019 إلى 96,334 ليرة لبنانية عام 2020. ومع ذلك، عند النظر في جميع الأسر وليس تلك التي يعمل أفرادها فحسب، يتبين أن دخل الفرد كان أدنى للأسر التي تعيلها نساء (52,258) منه للأسر التي يعيلها رجال (65,240) عام 2020⁷.

وأظهرت صورة الأسر التي تعيلها نساء أنها أكثر اعتماداً على المساعدات الإنسانية وخطوط الائتمان غير الرسمية، بدلاً من التعويل على العمل أو على أفراد الأسرة الذين يعملون، واللافت أن اعتماد الأسر على هذه المصادر إلى ارتفاع. فقد أشار نصف الأسر التي تعيلها نساء تقريباً (45 في المائة) إلى البطاقات الإلكترونية التي يمنحها «برنامج الأغذية العالمي» أو بطاقات الصراف الآلي التي توفرها الوكالات الإنسانية باعتبارها المصدر الرئيسي لدخل الأسرة مقارنة بما نسبته 34 في المائة من الأسر التي يعيلها رجال، أي بتراجع طفيف بالنسبة إلى الأسر التي تعيلها نساء، 48 في المائة منها أبلغت عن هذه المصادر الرئيسية للدخل في عام 2019، وعن زيادة بنسبة 27 في المائة في إطار الأسر التي يعيلها رجال، خلال 2019. وكان الائتمان غير الرسمي ثاني أكثر مصادر الدخل شيوعاً للأسر التي تعيلها نساء، وبنسبة مماثلة أيضاً للأسر التي يعيلها رجال (17 في المائة تقريباً). وأظهرت الاتجاهات السابقة أن الأسر التي يعيلها رجال غالباً ما كانت تستدين المال لدفع بدلات الإيجار وشراء الطعام، بينما كانت الأسر التي تعيلها نساء تستدين لتغطية تكاليف الرعاية الصحية وشراء الأدوية، وسبب ذلك على الأرجح إلى تحمّل النساء مسؤوليات اجتماعية وثقافية أكبر إزاء أولئك الذين تعيلهم (أطفال ومرضى وأقارب من كبار السن).

بقيت معدلات المشاركة في القوة العاملة⁵ (العاملون في الفئة العمرية 15-64 سنة، فضلاً عن الذين لا يعملون لكنهم يبحثون عن عمل) أكثر تدنياً للسوريات مقارنة بالسوريين. ولم تشارك سوى 12 في المائة من النساء السوريات في القوة العاملة مقارنة بنسبة 65 في المائة من الرجال، وهي نسب لم تشهد أي تغيير منذ عام 2017. وتركز عمل نصف السوريات تقريباً (46 في المائة) في قطاع الزراعة. أما معدلات البطالة، فكانت أعلى للنساء (46 في المائة) منها للرجال (38 في المائة)، علماً أن البطالة ارتفعت بواقع 8 نقاط مئوية لكلا الجنسين منذ عام 2019. وأشار ثلثا النساء (67 في المائة) إلى امتناعهن عن العمل للاعتناء بالأطفال أو بغيرهم من أفراد الأسرة في المنزل. كذلك، عملت النساء في قطاع الخدمات، مثل الفنادق والمطاعم والنقل (24 في المائة)، والخدمات المهنية (13 في المائة)، وقطاعات أخرى. وقد يعكس تدني مشاركة المرأة السورية في الحياة الاقتصادية انعداماً أوسع نطاقاً في المساواة بين الجنسين من حيث مستويات المعيشة والحقوق.

ولم تشمل إلا 35 في المائة من الأسر التي تعيلها نساء أفراداً كانوا عملوا خلال الأيام السبعة الماضية، في حين ان النسبة بلغت 56 في المائة من الأسر التي يعيلها رجال وهذا تراجع ملحوظ عن عام 2019، حين كانت نسبة الأسر التي تعيلها نساء والتي عمل أفرادها، 46 في المائة. وفي عام 2020، سُدّت الفجوة بين الجنسين نهائياً من حيث نصيب الفرد من الدخل في جميع الأسر، إذ وصل متوسط دخل الأسر إلى 97,955 ليرة لبنانية أسبوعياً، بعدما قاربت فجوة الدخل بين الجنسين 0.44 عام 2019⁶. ففي ذلك العام، بلغ متوسط دخل الفرد أسبوعياً في الأسر التي يعيلها رجال، 112,095 ليرة لبنانية، قبل أن يتراجع بنسبة 13 في المائة عام 2020 إلى 97,786 ليرة لبنانية. أما بالنسبة إلى الأسر التي تعيلها نساء

⁵ يشمل معدل المشاركة في القوة العاملة كل شخص قال إنه عمل خلال الأيام السبعة الماضية أو قال إنه بحث بنشاط عن عمل في الأيام الثلاثين السابقة (أو حاول أن يؤسس عملاً تجارياً خلال الفترة الزمنية نفسها). ويشمل العمل، بهذا المعنى، العمل لحساب شخص آخر مقابل أجر، والعمل في الزراعة الأسرية أو للحساب الخاص، أو العمل في أي نوع آخر من الأنشطة التجارية، والقيام بأنشطة أخرى لتوليد الدخل (مثل العمل العرضي وصنع الأشياء لبيعها)، والمساعدة بدون أجر في أعمال العائلة التجارية.

⁶ من الجدير ذكره أن الدخل تراجع خلال عام شهد أزمة اقتصادية وتضخم خلاله سعر صرف الليرة اللبنانية من 1,500 ليرة للدولار الواحد إلى 8,300 ليرة للدولار الواحد. وخلال هذا العام أيضاً، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 137 في المائة مقارنة بشهر تشرين الأول/أكتوبر 2019. ووفقاً لمؤشر أسعار المستهلك، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 183 في المائة بين تشرين الأول/أكتوبر 2019 وتشرين الثاني/نوفمبر 2020. وبالتوازي مع انخفاض الدخل، تراجعت قدرة السوريين الشرائية تراجعاً ملحوظاً.

⁷ لم يتم جمع بيانات عن الدخل الإجمالي للفرد.